14 October 2010
Arabic

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٧٨ من جدول الأعمال
برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس
القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته
ونشره وزيادة تفهمه

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٣/٦٤. وهو يتناول تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه في عام ٢٠١٠.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - تنفيذ البرنامج خلال عام ٢٠١٠
٣	ألف - مكتب الشؤون القانونية
٣	١ - شعبة التدوين
١٣	٢ - شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار
١٥	٣ - شعبة القانون التجاري الدولي
١٦	٤ - قسم المعاهدات
١٧	٥ - توزيع منشورات الأمم المتحدة القانونية
١٧	باء - مكتب الأمم المتحدة في جنيف
١٨	ثالثا - المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج المساعدة في عام ٢٠١١
١٨	رابعا - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على مشاركة الأمم المتحدة في برنامج المساعدة
١٨	ألف - خلال عام ٢٠١٠
١٩	باء - خلال عام ٢٠١١
١٩	خامسا - اجتماعات اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
١٩	ألف - عضوية اللجنة الاستشارية
١٩	باء - نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام في دورتها الخامسة والأربعين
٢١	المرفق عناوين الصفحات الشبكية المذكورة في التقرير التي يتعدها مكتب الشؤون القانونية

أولا - مقدمة

- ١ - أذنت الجمعية العامة، للأمين العام بموجب قرارها ١١٣/٦٤، بأن يضطلع في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بالأنشطة المحددة في التقرير المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، الذي قُدّم إليها في دورتها الرابعة والستين (A/64/495). وطلبت الجمعية العامة في الفقرة ٢٢ من القرار ١١٣/٦٤ إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ البرنامج خلال عام ٢٠١٠.
- ٢ - ويتناول هذا التقرير تنفيذ برنامج المساعدة في عام ٢٠١٠ وفقاً للمبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ويُقدّم التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية وبالأنشطة التي شارك فيها في إطار البرنامج.

ثانياً - تنفيذ البرنامج خلال عام ٢٠١٠

ألف - مكتب الشؤون القانونية

- ٣ - يرد بيان بالأنشطة التي اضطلع بها مكتب الشؤون القانونية على صفحة الإنترنت الخاصة بالقانون الدولي (<http://www.un.org/law>). ويمكن، عن طريق تلك الصفحة، الاطلاع على المواقع الشبكية الخاصة بالمكتب والمشار إليها في هذا التقرير.
- ٤ - وكما كان الشأن في السنوات السابقة، استقبل مكتب الشؤون القانونية متدربين داخليين وخارجيين وعيّنهم للمشاركة في عمل شُعبه. ويقوم المكتب باختيار الأشخاص لهذه المناصب، وبالترتيب لفترة تدريبهم ونوعه ويلحقهم بمشاريع يراعي فيها احتياجاته وكذلك المجالات التي تحظى باهتمامهم الخاص وتناسب مع مؤهلاتهم. واستقبلت أيضاً شعبة التدوين التابعة للمكتب مساعدي بحوث دراسات عليا وعيّنهم للمشاركة في إنجاز أعمالها. وهي تتعاون أيضاً مع مؤسسات أكاديمية على إعداد دراسات مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة (A/65/214). ويتحمل المتدربون الداخليون والخارجيون ومساعدو البحوث جميع النفقات المالية الخاصة بهم.

١ - شعبة التدوين

(أ) الأنشطة

- ٥ - تتولى شعبة التدوين مسؤولية تنفيذ برنامج المساعدة. وهي تضطلع بوظائف متنوعة من قبيل إعداد تقارير الأمين العام وتقديم الخدمات للجنة الاستشارية واللجنة السادسة

في ما يتعلق بالبنود ذات الصلة من جدول الأعمال. وتتعهد الشعبة أيضا الموقع الشبكي لبرنامج المساعدة.

برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي

٦ - يوفر برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي أشمل تدريب في مجال القانون الدولي للمحاميين من البلدان النامية، وذلك في إطار برنامج المساعدة. ويحضر الزملاء دورات دراسية بأكاديمية القانون الدولي في لاهاي وكذلك حلقات دراسية خاصة تنظمها شعبة التدوين وتشمل مجموعة واسعة من المواضيع في مجال القانون الدولي. ويجري أيضا تنظيم زيارات دراسية لفائدة المشاركين.

٧ - وعُقد برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في لاهاي في الفترة من ٥ تموز/يوليه إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠^(١) وحضره في المجموع ١٩ زميلا (١٠ رجال و٩ نساء) بالإضافة إلى مشاركتين اثنتين على نفقتهما الخاصة^(٢).

٨ - وتناولت المحاضرات التي أقيمت في أكاديمية لاهاي ما يلي: "مذهب المثالية ودراسة القانون الدولي" (البروفيسور ب. أو كسمان، جامعة ميامي)؛ و "تدريس القانون الدولي: محاولة للسرد الاستدلالي" (البروفيسور ل. كوندوريلي، جامعة فلورانس)؛ و "القواعد غير التمييزية لمنظمة التجارة العالمية" (و.ج. دافي، الأستاذ الفخري بجامعة إلينوي)؛ و "تأثير منظمة التجارة العالمية المشع على النظم القانونية لأعضائها: المنظور الصيني" (الأستاذ ج. وانغ، جامعة مدينة هونغ كونغ)؛ و "الديمقراطية والعدالة في المجتمعات الخارجة من نزاعات: إطار القانون الدولي" (الأستاذ ه. تشارلزورث، الجامعة الوطنية الأسترالية، كامبيرا)؛ و "استقلال القضاة الدوليين" (القاضي ج. مالينوفسكي، محكمة العدل للجماعات الأوروبية)؛ و "منظمة الدول الأمريكية والقانون الدولي" (ج. م. أريغي، أمين الشؤون القانونية، منظمة الدول الأمريكية)؛ و "الإطار الدولي الناشئ في ما يتعلق باستثمارات النفط والغاز" (الأستاذ ر. دولترز، جامعة بون).

(١) برنامج الزمالات باللغة الفرنسية في عام ٢٠١٠ سيقدم باللغة الإنكليزية في عام ٢٠١١.

(٢) ورد عدد إجمالي من طلبات المشاركة قدرها ٢٣١ طلبا من ٥٩ بلدا. ووقع الاختيار على ١٩ زميلا من البلدان التالية: الاتحاد الروسي، إكوادور، إندونيسيا، أوكرانيا، بوركينا فاسو، بوروندي، توغو، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السنغال، السودان، شيلي، فييت نام، قطر، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، ناميبيا، والنيجر. وأختيرت المشاركتان على نفقتهما الخاصة من أستراليا والجمهورية التشيكية.

٩ - أما الحلقات الدراسية الخاصة التي نظمتها شعبة التدوين فقد تناولت المواضيع التالية: "اختصاصات الدولة في القانون الدولي" (الأستاذ م. كوهين، معهد الدراسات العليا الدولية والإثنائية، جنيف)؛ و "قانون المعاهدات" (الأستاذ أ. كورتن، جامعة بروكسل الحرة، بروكسل)؛ و "التسوية الدولية للمنازعات" (القاضي م. بّونّة، محكمة العدل الدولية)؛ و "القانون الإنساني الدولي" (ت. دو سان موريس، لجنة الصليب الأحمر الدولية)؛ و "قانون البحار" (ج.ب. كوت، القاضي بالمحكمة الدولية لقانون البحار والأستاذ الفخري بجامعة باريس الأولى)؛ و "الحماية الدولية لحقوق الإنسان" (و. شاباس، الأستاذ بجامعة أيرلندا الوطنية ومدير المركز الأيرلندي لحقوق الإنسان)؛ و "القانون الجنائي الدولي" (الأستاذ ر. ميزون، جامعة باريس ١١-الجنوب)؛ و "القانون البيئي الدولي" (الأستاذ ل. بواسون دي شازورن، جامعة جنيف)؛ و "القانون التجاري الدولي" (ه. رويز - فابري، الأستاذ بجامعة باريس ١ - بانتيون - سوربون ومدير معهد باريس للدراسات المقارنة). وحضر الزملاء أيضا حلقات دراسية حول "العلاقة بين القانون الدولي والقانون المحلي" و "عمل لجنة القانون الدولي" (ب. بودو - ليفينيك، الموظف القانوني بشعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية) و "البحث في القانون الدولي" (ه. دريفالت لينيه، الموظف القانوني بشعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية).

١٠ - ونُظمت للزملاء زيارات دراسية إلى محكمة العدل الدولية، ومحكمة التحكيم الدائمة، والمحكمة الجنائية الدولية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

١١ - وفي الفقرة ٢ (أ) من القرار ١١٣/٦٤، أذنت الجمعية العامة للأمين العام بمنح عدد من الزمالات، على أن يتحدد هذا العدد في ضوء الموارد الكلية المتاحة لبرنامج المساعدة، وأن تُمنح الزمالات لمرشحين مؤهلين من البلدان النامية تُعيّنهم الحكومات أو المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الأخرى لحضور برنامج ٢٠١٠ للزمالات في مجال القانون الدولي.

١٢ - وفي السنوات الأخيرة، انخفض عدد الزمالات الممولة من الميزانية العادية وذلك بسبب زيادة التكاليف المقترنة بميزانية النمو الصفري. وجرى أيضا في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تقليص التمويلات المخصصة لهذا البرنامج (انظر الفقرة ٤٧ أدناه). وتبعا لذلك، قامت شعبة التدوين باستعراض التكاليف المرتبطة ببرنامج الزمالات من أجل تحديد ما يمكن اتخاذه من تدابير لتحقيق وفورات من شأنها أن تزيد من عدد الزمالات دون المساس بما يتسم به برنامج التدريب من جودة عالية وطابع شمولي (الفقرة ٧ من الوثيقة A/64/495). وتبين من هذا الاستعراض أنه بالإمكان تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف بالتخلي عن طلب المساعدة من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) في إدارة برنامج الزمالات.

ومن ثم، نظّمت شعبة التدوين هذا البرنامج في عام ٢٠١٠ من دون مساعدة من اليونيتار وذلك كإجراء ضروري لتحقيق الوفورات وزيادة عدد الزمالات. ونتيجة لذلك، كانت الأموال التي أتاحتها الميزانية العادية كافية لتقديم ١٩ منحة زمالة في عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ١٢ منحة زمالة في عام ٢٠٠٩.

١٣ - ولتحقيق المزيد من الوفورات في التكاليف، دعت شعبة التدوين، وفقا للفقرة ١٩ من القرار ١١٣/٦٤، الجامعات والمؤسسات والمنظمات وكذلك الأفراد إلى تقديم تبرعات (مالية وعينية) وغيرها من أشكال المعونة للمساعدة على تنفيذ برنامج الزمالات. وواصلت أكاديمية القانون الدولي في لاهاي تقديم الدعم الضروري للبرنامج بتخفيضها لرسوم الدراسة لفائدة زملاء الأمم المتحدة، وبتوفيرها لقاءات الدرس من دون مقابل. وقدم قلم محكمة العدل الدولية أيضا المساعدة ووضع المرافق على ذمة البرنامج. وأعرب مركز غروتوس للدراسات القانونية الدولية في جامعة لايدن عن استعداده لدعم البرنامج بتوفير المرافق والموارد حسب الحاجة. وأخيرا، تحمّلت لجنة الصليب الأحمر الدولية تكاليف مشاركة محاضريها في البرنامج.

الدورات الدراسية الإقليمية

١٤ - شعبة التدوين مسؤولة عن تنظيم دورات دراسية إقليمية في القانون الدولي. وتوفر هذه الدورات تدريباً عالي الجودة يتولى تقديمه كبار العلماء والمختصين ويتناول مجموعة واسعة من المواضيع الأساسية في مجال القانون الدولي، علاوة على مواضيع محددة محل اهتمام خاص بالنسبة للبلدان النامية الموجودة في منطقة معينة. وبما أنّ عدد المشاركين الذين يمكن استيعابهم في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي محدود، فإن الدورات الدراسية الإقليمية توفر آلية هامة لزيادة عدد فرص التدريب على القانون الدولي المتاحة للمحامين الشباب من البلدان النامية ضمن إطار برنامج المساعدة. وهي تتيح أيضا فرصة للمشاركين لكي يركزوا على قضايا القانون الدولي الراهنة ذات الاهتمام المشترك في المنطقة وذلك من أجل إحلال قدر أكبر من التفاهم والتعاون على هذه القضايا.

١٥ - وعلى الرغم من الطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي، لم تنظم أي دورات دراسية إقليمية من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠، وذلك بسبب عدم توفر الموارد المالية وعدم استعداد أي دولة عضو لاستضافة هذه الدورات.

١٦ - وما زالت شعبة التدوين تنظر في الخيارات المتاحة لتفعيل نشاط التدريب الهام هذا، بما في ذلك إمكانية تحديد أماكن مناسبة لتنظيم هذه الدورات بشكل منتظم والإبقاء في الوقت نفسه على احتمال تنظيمها في مكان آخر.

١٧ - ستعقد في سول دورة دراسية إقليمية في القانون الدولي للمحامين من البلدان النامية في آسيا، في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠^(٣) وستنظم الدورة الدراسية شعبة التدوين بالاشتراك مع جامعة سول الوطنية، وبتنظيم من الوكالة الكورية للتعاون الدولي. وسيحضر الدورة ما مجموعه ٢٢ مشاركاً (١١ رجلاً و ١١ امرأة)، بالإضافة إلى مشاركين من البلد المضيف^(٤).

١٨ - وستشمل محاضرات الدورة الدراسية ما يلي: "مدخل لدراسة القانون الدولي" (س. مكافري، أستاذ في كلية مكجورج للحقوق، وعضو سابق في لجنة القانون الدولي)؛ "قانون البحار" (ج. هـ. بايك، قاض في المحكمة الدولية لقانون البحار، وعميد كلية الدراسات الدولية العليا، جامعة سول الوطنية)؛ "القانون التجاري الدولي" (ج. وانغ، العميد وأستاذ (كرسي) في القانون الصيني والقانون المقارن، جامعة مدينة هونغ كونغ)؛ "القانون الجنائي الدولي" (س. زابالا، أستاذ القانون الدولي، جامعة كاتانيا)؛ "مسؤولية الدول" و "تسوية المنازعات الدولية" و "قواعد القانون الدولي المنظمة لاستعمال القوة" (ك. كيث، قاض في محكمة العدل الدولية)؛ "القانون البيئي الدولي" (ل. ب. دي شازورن، أستاذ في جامعة جنيف)؛ "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (ن. أندو، رئيس سابق للجنة المعنية بحقوق الإنسان، وأستاذ فخري في جامعة كيوتو، ومدير معهد كيوتو لبحوث حقوق الإنسان)؛ "القانون الإنساني الدولي" (ر. ديغانيه، لجنة الصليب الأحمر الدولية)؛ "البحث في القانون الدولي" (هـ. دريفالت لينيه، الموظف القانوني بشعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية).

١٩ - وستعقد أيضاً في أديس أبابا دورة دراسية إقليمية في القانون الدولي للمحامين من أفريقيا، في شهر شباط/فبراير ٢٠١١.

المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي

٢٠ - أنشأت شعبة التدوين المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي استجابةً لتزايد الطلب على التدريب في مجال القانون الدولي سواء من حيث عدد الأفراد الذين يطلبون تدريباً كهذا

(٣) ستعقد الدورة الدراسية باللغة الإنكليزية.

(٤) ورد ما مجموعه ٧٦ طلباً من ٢٦ دولة عضواً في المجموعة الآسيوية ومن دولتين عضويتين آخرين. واختير المشاركون الاثنان والعشرون من البلدان التالية: إندونيسيا، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، تايلند، توفالو، تونغنا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، سري لانكا، الصين، فيجي، فييت نام، كازاخستان، لبنان، ماليزيا، ملديف، نيبال، الهند.

أو من حيث اتساع نطاق قطاعات المجتمع الوطني التي يمثلها محامون يطلبون الحصول على هذا التدريب. وتمنح المكتبة الأمم المتحدة القدرة على تقديم تدريب عالي الجودة بتكلفة منخفضة نسبيًا وعلى نطاق عالمي. في إمكان أي فرد أو مؤسسة في أي مكان من العالم أن يستفيد بالبحان من المكتبة عبر الإنترنت. وقدّمت شعبة التدوين، كجزء من أنشطتها في مجال نشر المعلومات، عروضًا إيضاحية عن المكتبة في كل من أوكرانيا وجنوب أفريقيا والسويد والصين والمكسيك وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد تسنى الوصول إلى خدمات المكتبة في ١٩١ دولة عضواً.

٢١ - والمكتبة السمعية البصرية عبارة عن مركز للتدريب والبحث يضم أكثر من ٢٢٠ مدرساً من بلدان ونُظُم قانونية شتى، يساهمون في أعمدة المركز الثلاثة وهي سلسلة المحاضرات والمحفوظات التاريخية ومكتبة البحوث.

٢٢ - وتتضمّن سلسلة المحاضرات أكثر من ٢٠٠ محاضرة لعلماء ومختصين بارزين في مجال القانون الدولي وهي تتناول مجموعة واسعة من مواضيع القانون الدولي. والمحاضرات مسجلة بوحدة من لغات الأمم المتحدة الرسمية. وعشرون من هذه المحاضرات تمت ترجمتها شفويًا إلى لغات رسمية أخرى. ويسافر معظم المحاضرين إلى نيويورك على نفقتهم الخاصة لتسجيل محاضراتهم. ويتم في بعض الحالات تنظيم حصص تسجيل في مواقع أخرى لتيسير مشاركة محاضرين من بلدان ونظم قانونية مختلفة^(٥). وشعبة التدوين مسؤولة عن الجوانب الفنية والتقنية لسلسلة المحاضرات، بما في ذلك تطوير محتوى هذه السلسلة؛ ووضع الترتيبات العملية مع المحاضرين والمترجمين الشفويين ومرافق التسجيل؛ والتسجيل السمعي البصري والتحرير التقني للمحاضرات والترجمات الشفوية؛ وخزن وحفظ المواد السمعية البصرية.

٢٣ - وتوفّر المحفوظات التاريخية مورداً سمعياً بصرياً لتدريس صكوك قانونية هامة اعتمدت تحت رعاية الأمم المتحدة ولدراسة هذه الصكوك وبحثها، بما فيها معاهدات متعددة الأطراف وقرارات للجمعية العامة ومجلس الأمن. وهي تشتمل على ملاحظات تمهيدية لشخصيات رائدة يُركن إليها في ما يتعلق بالصكوك، وخلفيات تاريخية لممارسات إجرائية، ووثائق ذات صلة، ومواد محفوظات سمعية بصرية أعدتها شعبة التدوين. وتتضمّن المحفوظات التاريخية

(٥) سجّلت هذه المحاضرات في: مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس؛ وجامعة كولومبيا، نيويورك؛ ومركز الدراسات القانونية التابع لجامعة جورج تاون، واشنطن العاصمة؛ وكلية ماكجورج للحقوق التابعة لجامعة المحيط الهادئ، سكرامنتو؛ ومركز لاوترباخيت التابع لجامعة كامبريدج، المملكة المتحدة؛ وجامعة مدينة هونغ كونغ؛ وجامعة سنغافورة الوطنية؛ وجامعة سول الوطنية؛ وجامعة الأمم المتحدة، طوكيو؛ والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي.

٤٨ صكاً قانونياً تغطي الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ٢٠٠٥. وثمة أبواب قيد الإعداد لـ ٣٠ صكاً إضافياً.

٢٤ - ونجحت شعبة التدوين في حفظ ورقمنة ونشر مجموعة واسعة من المواد السمعية البصرية المتصلة بالتفاوض بشأن هذه الصكوك القانونية التي تشكل موارد تعليمية فريدة من نوعها لتعزيز فهم أفضل لدور الأمم المتحدة في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وبعتماد تلك الصكوك. ولكن من المؤسف عدم إمكانية القيام بذلك مع كل هذه المواد، ولا سيما تلك المتصلة بالسنوات الأولى من عمر المنظمة.

٢٥ - وتوفر مكتبة البحوث مكتبة إلكترونية واسعة النطاق على شبكة الإنترنت تتألف من: (أ) المعاهدات؛ (ب) فقه القانون؛ (ج) المنشورات والوثائق؛ (د) الكتابات الأكاديمية. وتواصل شعبة التدوين التوسع في مختلف مكونات مكتبة البحوث وذلك بتحديد المواد ذات الصلة والحصول على إذن لإدراجها، حسب الاقتضاء، ولا سيما الكتابات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس. وتواصل شركة و. س. هاين، المالكة لموقع "HeinOnline" على الشبكة، تقديم دعم كبير للمكتبة عن طريق رقمنة هذه الكتابات الأكاديمية وإتاحة الوصول إليها مجاناً من خلال مكتبة البحوث.

٢٦ - وكما لوحظ أثناء عرض المشروع التحريبي وإطلاق المكتبة السمعية البصرية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، على التوالي، فإن هذه المكتبة التي أنشئت وجرى تطويرها بالتبرعات، لا يمكن الحفاظ عليها أو مواصلة تطويرها استناداً فقط إلى الموارد التي تُتيحها شعبة التدوين. وكما هو مبين في التقرير السابق، أفاد عدد من الدول الأعضاء الأمانة العامة بأن المكتبة السمعية البصرية نشاط أساسي من أنشطة الأمم المتحدة ينبغي أن يُوضع على أساس متين في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وذلك عن طريق تمويله في إطار الميزانية العادية، وطلبت تلك الدول أن تُنقل وجهة نظرها هذه إلى اللجنة الاستشارية (A/64/495، الفقرة ٢٧). وأعرب أعضاء في اللجنة الاستشارية عن تأييد النظر في إمكانية تدبير هذا التمويل للمكتبة السمعية البصرية باعتبارها آلية هامة لتوسيع نطاق التدريب على القانون الدولي على نطاق عالمي (نفس المرجع، الفقرة ٨٩).

٢٧ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١٣ من قرارها ١١٣/٦٤، أن يقدم معلومات ذات صلة إلى اللجنة الاستشارية لتسهيل نظرها في إمكانية توفير التمويل للمكتبة السمعية البصرية من الميزانية العادية. واستجابة لذلك الطلب، قُدمت المعلومات التالية. يجري حالياً تعهد المكتبة السمعية البصرية وتطويرها عن طريق خدمات يقدمها ثلاثة موظفين من الفئة الفنية وموظف واحد من فئة الخدمات العامة، اعتماداً على تبرعات، فضلاً

عن ثلاثة متدربين داخليين أو مساعدين لشؤون البحوث. ومطلوب أيضا موارد مالية للأغراض التالية: شراء معدات ولوازم، وحفظ ورقمنة المواد السمعية البصرية، وتسديد تكلفة التدريب التقني، وتغطية تكاليف السفر والتكاليف ذات الصلة بالتسجيلات الخارجية للمحاضرات، وتقديم خدمات الترجمة الشفهية للمحاضرات، وتغطية تكاليف السفر وما يتصل به من تكاليف بالنسبة لبعض عروض المكتبة السمعية البصرية.

٢٨ - وقد دعت شعبة التدوين الجامعات والمؤسسات والمنظمات الخيرية، وكذلك الأفراد إلى تقديم التبرعات (المالية والعينية) وغير ذلك من الوسائل، للمساعدة في التنفيذ والتوسيع المحتمل للمكتبة السمعية البصرية، وفقا للفقرة ١٩ من القرار ١١٣/٦٤^(٦). وقد وفرت الدول الأعضاء التبرعات لدعم المكتبة التي تستفيد أيضا من التبرعات العينية التي تُقدم على نطاق واسع. ويسهم أعضاء هيئات التدريس بمحاضراتهم وما يكتبونه من مقدمات استهلاكية وكتابات أكاديمية، ويقومون بتغطية جميع النفقات ذات الصلة. وتبرعت شركة آبل أيضا بحواسيب وبرمجيات لتمكين شعبة التدوين من مواصلة سلسلة المحاضرات، بعد أن أشارت إدارة شؤون الإعلام، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، إلى أنها لم تعد قادرة على إتاحة تلك المحاضرات لهذا الغرض.

(ب) المنشورات

٢٩ - شعبة التدوين هي المسؤولة عن إعداد العديد من المنشورات القانونية. وقد أُصدرت المنشورات التالية منذ صدور التقرير السابق:

(أ) الحولية القانونية للأمم المتحدة: حولية عام ٢٠٠٣ (بالعربية والروسية)، وطبعات الحولية للأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ (بالإنكليزية). وإضافة إلى ذلك، ستصدر حولية عام ٢٠٠٩ (بالإنكليزية) في عام ٢٠١٠. وتنظر شعبة التدوين في إمكانية إصدار طبعة خاصة من الحولية القانونية تُكرّس للفتاوى القانونية التي لم تُدرج من قبل في الحولية، التي نُشرت لأول مرة في عام ١٩٦٣، وذلك لتتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين للحولية في عام ٢٠١٣؛

(ب) مجموعة قرارات التحكيم الدولي: صدر المجلد ٢٦ ولا يزال المجلدان ٢٩

و ٣٠ قيد الإعداد؛

(٦) تُوجد قائمة بالتبرعات المالية والعينية المقدمة إلى المكتبة السمعية البصرية على صفحة الشكر والتقدير في هذا الموقع.

(ج) مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن: واصلت الأمانة العامة جهودها للحد من التأخير في إصدار هذه المنشورات وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٥/٦٤. ويرد ذكر لحالة هذه المنشورات في التقرير ذي الصلة للأمين العام (A/65/214)؛

(د) حوليات لجنة القانون الدولي: صدرت حولية عام ١٩٩٥، المجلدان الأول والثاني (الجزء الثاني) (بالصينية)؛ وحولية عام ١٩٩٨، المجلد الثاني (الجزء الأول) (بالعربية والفرنسية والإسبانية)؛ وحولية عام ١٩٩٩، المجلد الثاني (الجزء الأول) (بالفرنسية والإسبانية)؛ وحولية عام ٢٠٠٠، المجلد الثاني (الجزء الأول) (بالإنكليزية والروسية)؛ وحولية عام ٢٠٠٢، المجلد الأول (بالإنكليزية)، والمجلد الثاني (الجزء الثاني) (بالإسبانية)؛ وحولية عام ٢٠٠٣، المجلد الأول (بالعربية والإنكليزية والإسبانية)، والمجلد الثاني (الجزء الأول) (بالإسبانية)؛

(هـ) أعمال لجنة القانون الدولي: صدر المجلد الأول من الطبعة السابعة بالروسية؛

(و) ملخصات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية: لا تزال إصدارات الإضافة الثالثة التي تغطي الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ باللغات الإسبانية والروسية والصينية والعربية والفرنسية قيد الإعداد. وتعمل شعبة التدوين، منذ عام ٢٠٠٩ على توفير إصدارات إلكترونية مسبقة للملخصات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ويضمن هذا نشر المعلومات المتعلقة بعمل المحكمة في الوقت المناسب ويُسهل إمكانية الوصول إلى أحدث مستجداها في مجال الفقه القانوني، انتظارا لصدور المجلد الخامس من السلسلة (الذي يغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢)؛

(ز) الصكوك الدولية المتصلة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه: صدرت النسخة الإسبانية من الطبعة الثالثة، التي أعدت بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في أواخر عام ٢٠٠٩. أما النسخة الروسية والصينية فهما قيد الإعداد.

(ج) النشر

٣٠ - في عام ١٩٩٨، أنشأت شعبة التدوين أول موقع شبكي لها كوسيلة لتوسيع نطاق نشر المعلومات عن القانون الدولي على نطاق عالمي عن طريق الإنترنت. وتتعهد الشعبة حاليا المواقع الإلكترونية الواحد والعشرين التالية المتصلة بتدوين القانون الدولي وتطويره تدريجيا، وبرنامج المساعدة القانونية والمنشورات القانونية، وهي:

- (أ) تدوين القانون الدولي؛
- (ب) اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة؛
- (ج) لجنة القانون الدولي؛
- (د) اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة؛
- (هـ) اللجنة المخصصة للمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات؛
- (و) اللجنة المخصصة المعنية بإقامة العدل في الأمم المتحدة؛
- (ز) اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛
- (ح) اللجنة المخصصة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية؛
- (ط) اللجنة المخصصة للاتفاقية الدولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر؛
- (ي) اللجنة المخصصة لنطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛
- (ك) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛
- (ل) برنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه؛
- (م) برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي؛
- (ن) الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي؛
- (س) مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي؛
- (ع) بوابة الأمم المتحدة الإلكترونية للمنشورات القانونية؛
- (ف) مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة؛
- (ص) الحولية القانونية للأمم المتحدة؛
- (ق) ملخصات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية؛
- (ر) المؤتمرات الدبلوماسية (المحاضر الرسمية للإجراءات)؛
- (ش) مجموعة الأمم المتحدة لقرارات التحكيم الدولي.
- ٣١ - وكانت المواقع المخصصة لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي قد أنشئت في عام ٢٠١٠.

٣٢ - ويستمر نشر المطبوعات والمعلومات القانونية عن طريق الإنترنت وكذلك عن طريق وسائل الإعلام الإلكترونية الأخرى من أجل تكملة العدد المحدود من النسخ المطبوعة، دون المساس بالقيمة الفريدة للمواد المطبوعة لغرض البحوث القانونية والتعليم القانوني، ولا سيما في البلدان النامية.

٣٣ - وأخيراً، فإن شعبة التدوين تُسهم في تقديم فتاوى الأمم المتحدة القانونية المنشورة إلى الشبكة العالمية للمعلومات القانونية. وهذه الشبكة هي قاعدة بيانات عامة تضم قوانين ولوائح وأحكاماً قضائية ومصادر قانونية تكميلية أخرى تسهم بها وكالات حكومية ومنظمات دولية، وتهدف إلى تلبية حاجة الأجهزة الحكومية أثناء عملية وضع القوانين، إلى معرفة قوانين ولوائح الولايات القضائية الأخرى.

٢ - شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار

(أ) الأنشطة

٣٤ - نظراً لعدم كفاية التمويل، تعذر تنفيذ منح زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية الثانية والعشرين (٢٠٠٧) قرار الجمعية العامة ٧٩/٣٦، ولم يُلتَمَس فتح باب تقديم الطلبات للحصول عليها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وقد أُبلغت الدول الأعضاء بالحالة وشُجعت على تقديم تبرعات لمواصلة برنامج الزمالة. وفي عام ٢٠١٠، صار منح الزمالة الثالثة والعشرين ممكناً بفضل موافقة المستشار القانوني، بصورة استثنائية، على تقديم مبلغ ٣٨ ٠٠٠ دولار إلى برنامج الزمالة من الصندوق الاستئماني التابع لمكتب الشؤون القانونية المخصص لدعم تعزيز القانون الدولي.

(ب) المنشورات

٣٥ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، أصدرت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار نشرة قانون البحار، الأعداد ٧١ إلى ٧٣ والتعميم الإعلامي لقانون البحار، الأعداد ٣٠ إلى ٣٢.

(ج) النشر

٣٦ - يضطلع الموقع الشبكي للشعبة بتقديم معلومات عن جميع الجوانب المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار تقريباً، بما في ذلك ما يلي:

(أ) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، واتفاق عام ١٩٩٤ المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق تنفيذ الأحكام التي تتضمنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، بما في ذلك الوثائق المتصلة باجتماع الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٨٢ لقانون البحار والمشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥، والمؤتمر الاستعراضي لاتفاق الأرصدة السمكية؛

(ب) بند جدول أعمال الجمعية العامة "المحيطات وقانون البحار"، بما في ذلك عملية المشاورات غير الرسمية المفتوحة والمتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، والوثائق والمعلومات المتعلقة بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛

(ج) لجنة حدود الجرف القاري، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار؛

(د) مسائل تسوية المنازعات، ولا سيما فيما يتعلق باختيار الإجراء المنصوص عليه في المادة ٢٨٧ من اتفاقية عام ١٩٨٢ والإعلانات الصادرة بموجب المادة ٢٩٨، وقوائم المحكمين والموقّفين والخبراء؛

(هـ) الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المخصص لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة؛

(و) نصوص معاهدات تعيين الحدود البحرية ونصوص التشريعات الوطنية المتعلقة بالمناطق البحرية؛

(ز) بناء القدرات والتدريب، بما في ذلك برنامج منح زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية، والصندوق الاستئماني للتعاون التقني المنشأ بناء على اتفاق بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون، والصناديق الاستثنائية المتعلقة بلجنة حدود الجرف القاري، والمحكمة الدولية لقانون البحار، والعملية الاستشارية، والبرنامج التدريبي لإدارة المناطق البحرية والساحلية؛

(ح) قوائم مستفيضة للوثائق والمنشورات تهدف إلى التوصل إلى فهم أفضل للنظام القانوني الوارد في اتفاقية عام ١٩٨٢.

٣ - شعبة القانون التجاري الدولي

(أ) الأنشطة^(٧)

٣٧ - إن الأنشطة التي تضطلع بها شعبة القانون التجاري الدولي التابعة لمكتب الشؤون القانونية، فيما يتصل ببرنامج المساعدة، مُصممة بصورة أساسية من أجل تعزيز مواءمة وتوحيد القانون التجاري الدولي بنشر معلومات عن النصوص الناتجة عن أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) في أوساط المسؤولين الحكوميين والقضاة والمحامين والعلماء، ولا سيما من البلدان النامية.

٣٨ - وقامت شعبة القانون التجاري الدولي بتنظيم أنشطة في بلدان نامية عديدة بهدف مساعدتها في تقييم احتياجاتها في مجال تحديث تشريعاتها المتعلقة بالقانون التجاري الدولي واعتماد وتطبيق نصوص لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، وشاركت في الأنشطة التي قامت بتنظيمها وتنسيقها منظمات أخرى (انظر A/CN.9/695 و Add.1). وبالإضافة إلى هذا، شارك أعضاء الشعبة كمتكلمين في عدد من الحلقات والدورات الدراسية التي نظمتها ومولتها مؤسسات أخرى.

(ب) المنشورات

٣٩ - خلال الفترة المستعرضة في التقرير، نشرت الشعبة خلاصات مجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (CLOUT) من العدد ٨٤ إلى العدد ٩٣، في كتيب يتضمن نص اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع وعن طريق البحر كلياً أو جزئياً^(٨)، ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة^(٩)، وكتيب مستقل يقدم مصطلحات الدليل وتوصياته^(١٠)، وتقرير سنوي عن حالة التصديق على نصوص الأونسيترال وتطبيقها (A/CN.9/694) والثبت المرجعي للأونسيترال (A/CN.9/693). وثمة مجموعة من نصوص الأونسيترال القانونية ستكون متوافرة على أقراص مدمجة (CD-ROM) في عام ٢٠١٠.

(٧) تضطلع شعبة القانون التجاري الدولي بتنفيذ هذه الأنشطة وفقاً لقرارات الجمعية العامة ٢٠/٦٠ و ٣٢/٦١ و ٦٤/٦٢ و ٦٣/٦٣ و ١٢٠/٦٤ و ١١١/٦٤.

(٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.V9.

(٩) نفس المرجع، رقم المبيع E.09.V.12.

(١٠) نفس المرجع، رقم المبيع E.09.V.13.

(ج) النشر

٤٠ - يقدم موقع الأونسيترال على الشبكة معلومات عن نصوص الأونسيترال وعن أعمال اللجنة الجارية، والسوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال، ومواد أرشيفية وبحثية، ومعلومات أخرى تتصل بالقانون التجاري الدولي. وقد أُتيح في عام ٢٠٠٩، على موقع الأونسيترال على الشبكة، ببليوغرافيا موحدة للكتابات المتصلة بأعمال الأونسيترال، ترمي إلى تجميع كل البنود الواردة في تقارير الببليوغرافيا السنوية المقدمة إلى اللجنة منذ عام ١٩٦٨.

٤ - قسم المعاهدات

(أ) الأنشطة

٤١ - واصل قسم المعاهدات برنامجه لتقديم المساعدة والتدريب التقنيين بشأن المشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف، وتسجيل المعاهدات، وممارسات الإيداع، والأحكام الختامية.

٤٢ - وقام قسم المعاهدات، بالتعاون مع اليونيتار، بتنظيم حلقات دراسية بشأن المعاهدات باللغة الإنكليزية (مع تقديم معلومات باللغة الفرنسية عند الطلب) في مقر الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٤٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، شارك قسم المعاهدات في حلقة عمل بشأن بناء القدرات نظمتها في فوهان، هوباي، في الصين، وزارة الخارجية الصينية، واستضافتها كلية القانون في جامعة فوهان، وذلك لمشاركين من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومن منغوليا، ونيبال، وسري لانكا، والصين.

٤٤ - ونُظمت هذه المناسبة المتعلقة بالمعاهدات لعام ٢٠١٠ في الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٣ ومن ٢٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، وُزِعَ بشأن موضوع هذه المناسبة منشور معنون "المناسبة المتعلقة بالمعاهدات لعام ٢٠١٠: نحو المشاركة والتنفيذ على الصعيد العالمي"؛ على جميع البعثات الدائمة، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المعنية، وجهات أخرى.

(ب) المنشورات

٤٥ - خلال الفترة المستعرضة (اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٠)، نشر قسم المعاهدات ٣٠ مجلداً من مجموعة معاهدات الأمم المتحدة و ٣٠ مجلداً آخر قيد الإعداد. ويجري أيضاً

استكمال حالة كل معاهدة من المعاهدات المتعددة الأطراف التي تودع لدى الأمين العام مع كل إجراء جديد ويمكن الحصول عليها في شكل وثيقة مطبوعة، عن طريق الموقع على الشبكة.

(ج) النشر

٤٦ - واصل قسم المعاهدات تطوير وتحسين برنامج الحوسبة لديه، لتسهيل تخزين المعلومات المتعلقة بالمعاهدات واسترجاعها بشكل فعال ونشرها في الوقت المناسب في موقع مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على الشبكة. ونُشر على الشبكة معلومات مستكملة عن التدريب التقني الذي يتم في مقر الأمم المتحدة وعن المنشورات المتصلة بالمناسبة السنوية المتعلقة بالمعاهدات. وقد استُكملت مجموعة معاهدات الأمم المتحدة كي تشمل جميع المعاهدات المنشورة في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة وذلك حتى شهر التسجيل المقرر في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وتتاح على موقع الشبكة النصوص الأصلية للمعاهدات بالصيغة التي تلقتها الدول التي قدمتها، وذلك بعد تسجيلها مباشرة. ويقوم قسم المعاهدات الآن بنشر المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام، وكذلك إخطارات الإيداع، على الشبكة حصراً.

٥ - توزيع منشورات الأمم المتحدة القانونية

٤٧ - عملاً بالفقرة ٦٤ من تقرير الأمين العام السابق المتعلق ببرنامج المساعدة (A/64/495) والفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ١١٣/٦٤ التي تأذن بتطبيقه، قُدمت نسخ من منشورات الأمم المتحدة القانونية الصادرة خلال عام ٢٠١٠ إلى المؤسسات في البلدان النامية التي ظلت تتلقى هذه المنشورات بموجب البرنامج المذكور وإلى مؤسسات أخرى في عدد من البلدان، ولا سيما في البلدان النامية، التي قدمت من أجلها الدول الأعضاء المعنية طلبات للحصول على هذه المنشورات.

باء - مكتب الأمم المتحدة في جنيف

٤٨ - عُقدت الدورة السادسة والأربعون للحلقة الدراسية للقانون الدولي عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٤/٦٤، في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٥ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، وذلك خلال الدورة الثانية والستين للجنة القانون الدولي، (انظر A/65/10 الفقرات من ٤١٣ إلى ٤٢٦).

ثالثاً - المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج المساعدة في عام ٢٠١١

٤٩ - ستنفذ الأنشطة المحددة في إطار برنامج المساعدة في عام ٢٠١١، وفقاً للمبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والستين (A/64/495، الفرع الثالث)، التي تم إقرارها وفقاً للقرار ١١٣/٦٤.

رابعاً - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على مشاركة الأمم المتحدة في برنامج المساعدة ألف - خلال عام ٢٠١٠

٥٠ - خلال عام ٢٠١٠، احتسبت التكاليف الفعلية لإنتاج وتوريد المنشورات إلى المؤسسات في البلدان النامية في إطار المخصصات المتصلة بالخدمات الإدارية والعامة في الميزانية البرنامجية الموضوعية المعنية التي يتعلق بها كل منشور.

٥١ - وبالنسبة للتمويل المقدم لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، أُدرج ما مجموعه ٤١٩ ٦٠٠ دولار في الميزانية العادية تحت الباب ٨ (الشؤون القانونية: المنح والتبرعات) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١^(١١).

٥٢ - وفي القرار ١١٣/٦٤، أكدت الجمعية العامة طلبها من الدول الأعضاء والمنظمات المعنية والأفراد المعنيين بأن يقدموا تبرعات من أجل تمويل الأنشطة بموجب البرنامج. وبناء عليه، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، توجه انتباهها إلى ذلك القرار.

٥٣ - قُدمت تبرعات لبرنامج المساعدة، منذ التقرير السابق من كل من بنما (١ ٥٠٠ دولار) وترينيداد وتوباغو (١٠ ٠٠٠ دولار) وقدمت تبرعات لمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي من النمسا (١٣ ٠٠٠ دولار)؛ والنرويج (٥٦ ٣٤٥ دولاراً)؛ وجمهورية كوريا (١٠ ٠٠٠ دولار)؛ وسلوفينيا (٧ ١٥٠ دولاراً)؛ والسويد (٢٥ ٠٠٠ دولار)؛ وسويسرا (٢٥ ٠٠٠ دولار). بالإضافة إلى ذلك، تعهدت ألمانيا بتقديم مبلغ قدره ٣٣ ٠٠٠ دولار للمكتبة السمعية البصرية.

٥٤ - وقُدمت البلدان التالية، منذ التقرير السابق، تبرعات لزمالة هاملتون شيرلي أميراسنغ التذكارية لقانون البحار: شيلي (٥ ٠٠٠ دولار)؛ وقبرص (٤ ٢٩٠ دولاراً)؛ ولبنان

(١١) يشكّل هذا انخفاضاً عن الاعتماد النهائي للأموال المخصصة لهذا الغرض خلال فترة السنتين السابقة (٤٤٦ ٦٠٠ دولار).

(٢٠٠٠ دولار)؛ وعمان (٥٠٠٠ دولار). وبالإضافة إلى هذا، قدّمت قبرص تبرعا آخر مقداره ٢٦٤٠ دولارا. وقد نقصت التبرعات جزئياً بسبب العجز الذي حصل خلال السنوات الماضية.

باء - خلال عام ٢٠١١

٥٥ - تغطي التقديرات الواردة تحت الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تكاليف مناولة وشحن المنشورات القانونية للأمم المتحدة الصادرة في عام ٢٠١١.

٥٦ - وفيما يتعلق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، وكما أُشير إلى ذلك في الفقرة ٤٧ أعلاه، فقد أُدرج مبلغ ٦٠٠ ٤١٩ دولار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تحت الباب ٨ (الشؤون القانونية).

٥٧ - وسيبذل الأمين العام جهوده ثانية، إذا ما قررت الجمعية العامة ذلك، لطلب تبرعات ومساهمات عينية من أجل البرنامج.

خامسا - اجتماعات اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

ألف - عضوية اللجنة الاستشارية

٥٨ - عيّنت الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٦٢ الدول الأعضاء التالية البالغ عددها ٢٥ دولة، أعضاء في اللجنة الاستشارية للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وهي: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، وترينيداد وتوباغو وجامايكا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسودان، وغانا، وفرنسا، وقبرص، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، وماليزيا، والمكسيك، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

باء - نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام في دورتها الخامسة والأربعين

٥٩ - وفي سياق إعداد التقرير المطلوب بموجب القرار ١١٣/٦٤، أعد الأمين العام مشروع تقرير يغطي الأنشطة التي أجريت خلال عام ٢٠١٠ في إطار برنامج المساعدة^(١٢) لتنظر فيه اللجنة الاستشارية.

(١٢) A/AC.117/2010/CRP.1

٦٠ - ومن أجل مناقشة مشروع التقرير، عقدت اللجنة دورتها الخامسة والأربعين في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وحضر ممثلو الدول أعضاء اللجنة التالية أسماؤها: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، غانا، فرنسا، قبرص، كندا، كينيا، لبنان، ماليزيا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية.

٦١ - وتولى رئاسة الدورة السيد إينيزير أبريكو، الوزير، ونائب الممثل الدائم في البعثة الدائمة لغانا لدى الأمم المتحدة.

٦٢ - وتولت مهام أمين اللجنة فيرجينيا موريس، وهي موظفة قانونية رئيسية في شعبة التدوين.

٦٣ - وقبل النظر في مشروع تقرير الأمين العام، أدلت أمينة اللجنة ببيان يتعلق بالاحتياجات المتغيرة للمجتمع الدولي فيما يخص تدريس القانون الدولي ونشره، وقدمت تقريرا مرحليا عن الجهود التي تبذلها شعبة التدوين من أجل تعزيز وتنشيط مبادراتها في إطار برنامج المساعدة بهدف تحسين تلبية الاحتياجات الآخذة في التطور للدول الأعضاء.

٦٤ - وخلال الدورة، شدد عدد من أعضاء اللجنة الاستشارية على أهمية برنامج المساعدة في تعزيز القانون الدولي وتدعيم سيادة القانون. وأعرب عدة أعضاء عن دعمهم للجهود التي تبذلها شعبة التدوين وأدت إلى تنشيط وزيادة تطوير المبادرات المختلفة في إطار برنامج المساعدة، ولا سيما فيما يتعلق ببرنامج الزمالات في القانون الدولي، والدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي، والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي. فدوام البرنامج لخمسة وأربعين عاما يشهد على أهميته وعلى التقدير الذي يحظى به من المجتمع الدولي.

٦٥ - وأعرب عدة أعضاء عن القلق إزاء محدودية الموارد المتاحة للبرنامج. وشددوا على ضرورة كفاءة استمرار البرنامج وزيادة تطويره بتوفير موارد كافية. وفي هذا السياق، رأى بعض الأعضاء أن الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي يتعين أن تتلقى الدعم الكافي من الميزانية العادية. وأعرب أيضا عن الرأي بأنه ينبغي تشجيع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة على تقديم تبرعات إضافية لتلك المشاريع.

٦٦ - ووجه الانتباه أيضا إلى أهمية أنشطة التدريب التي تجريها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وشعبة القانون التجاري الدولي، وقسم المعاهدات. ونظرا لأهمية زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، فقد أعرب عن الأمل في إمكانية استمرارها.

٦٧ - وأعرب عن التقدير لجمهورية كوريا وإثيوبيا لاستضافتهما دورتين دراسيتين إقليميتين في مجال القانون الدولي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، على التوالي.

عناوين الصفحات الشبكية المذكورة في التقرير التي يتعهد مكتب الشؤون القانونية

العنوان الشبكي الوحيد	الموقع
قسم المعاهدات
http://treaties.un.org	مجموعة معاهدات الأمم المتحدة
شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار
http://www.un.org/Depts/los/index.htm	المحيطات وقانون البحار
شعبة القانون التجاري الدولي
http://www.uncitral.org	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
شعبة التدوين
http://www.un.org/law/index.htm	تدوين القانون الدولي
http://www.un.org/en/ga/sixth	اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة
http://www.un.org/law/ilc	لجنة القانون الدولي
http://www.un.org/law/chartercomm	اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة
http://www.un.org/law/criminalaccountability	اللجنة المخصصة المعنية بالمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات
http://www.un.org/law/administrationofjustice	اللجنة المخصصة المعنية بإقامة العدل في الأمم المتحدة
http://www.un.org/law/terrorism	اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
http://www.un.org/law/jurisdictionalimmunities	اللجنة المخصصة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية
http://www.un.org/law/cloning	اللجنة المخصصة للاتفاقية الدولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر
http://www.un.org/law/UNsafetyconvention	اللجنة المخصصة لنطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة و الأفراد المرتبطين بها

العنوان الشبكي الوحيد	الموقع
http://untreaty.un.org/cod/icc	نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
http://www.un.org/law/programmeofassistance	برنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
http://www.un.org/law/avl	مدخل مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي
http://www.un.org/law/ilfp	برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي
http://www.un.org/law/rcil	الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي
http://www.un.org/law/repertory	مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة
http://www.un.org/law/UNJuridicalYearbook/index.htm	الحولية القانونية للأمم المتحدة
http://www.un.org/law/ICJsummaries	ملخصات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية
http://untreaty.un.org/cod/diplomaticconferences	المؤتمرات الدبلوماسية (الوثائق الرسمية لوقائع الجلسات)
http://www.un.org/law/riaa	تقارير الأمم المتحدة عن قرارات التحكيم الدولي
http://www.un.org/law/UNlegalpublications	المدخل الإلكتروني للمنشورات القانونية للأمم المتحدة